

## الإعلان الصادر عن مجموعة العمل المالي FATF بشأن الدول عالية المخاطر والمطلوب اتخاذ إجراءات حيالها من دول العالم - فبراير ٢٠٢٣

أصدرت مجموعة العمل المالي (FATF) إعلانها الدوري عقب الاجتماع العام في فبراير ٢٠٢٣ بشأن الدول ذات المخاطر على النظام العالمي فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

ويتضمن هذا الإعلان بيان بالدول عالية المخاطر التي لديها أوجه قصور استراتيجية في نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح. وبالنسبة للدول التي تم إعلانها كدول عالية المخاطر، تدعو مجموعة العمل المالي أعضائها وجميع الدول إلى تطبيق إجراءات العناية المعززة، وفي الحالات الأكثر خطورة، تدعو الدول تطبيق تدابير احترازية وذلك لحماية النظام المالي الدولي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح التي تمثلها هذه الدول عالية المخاطر. ويشار إلى هذه القائمة بـ "القائمة السوداء".

### ١- كوريا الديمقراطية الشعبية

لا تزال مجموعة العمل المالي (FATF) تشعر بالقلق إزاء فشل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في معالجة أوجه القصور الجسيمة في نظام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتحديات الحقيقية التي تمثلها على سلامة النظام المالي الدولي. كما تدعو مجموعة العمل المالي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معالجة أوجه القصور في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الفور وعلى نحو فعال. كما أن مجموعة العمل المالي (FATF) لديها تحفظات شديدة بشأن التهديدات التي تشكلها الأنشطة غير المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها.

كما تؤكد مجموعة العمل المالي (FATF) من جديد دعوتها في ٢٥ فبراير ٢٠١١ لأعضائها وجميع الدول على توجيه مؤسساتها المالية لإيلاء عناية خاصة للعلاقات التجارية والمعاملات المالية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما يشمل الشركات والمؤسسات المالية التابعة لها ومن يعملون نيابة عنها. كما انه بالإضافة إلى تطبيق تدابير العناية المعززة، تدعو مجموعة العمل المالي أعضائها وتحث جميع الدول على تطبيق تدابير مضادة Counter-Measures وعقوبات مالية محددة وفقاً لقرارات مجلس الأمن بهدف حماية قطاعاتها المالية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل من المخاطر الناشئة عن التعامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما يجب أن تتخذ الدول التدابير اللازمة لإغلاق الفروع والشركات التابعة والمكاتب التمثيلية الحالية لبنوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية داخل أراضيها وإنهاء علاقات المراسلة مع بنوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عند الحاجة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

## ٢- إيران

في يونيو ٢٠١٦، التزمت إيران بمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية لديها وانتهت خطة العمل الخاصة بها في يناير ٢٠١٨ ولكن في فبراير ٢٠٢٠، أفادت مجموعة العمل المالي أن إيران لم تكمل خطة العمل بعد.

وفي أكتوبر ٢٠١٩، دعت مجموعة العمل المالي (FATF) جميع الدول إلى المطالبة بزيادة الرقابة على الفروع والشركات التابعة للمؤسسات المالية الموجودة في إيران واستحداث آليات إبلاغ معززة أو دورية عن المعاملات المالية، وزيادة التدقيق الخارجي للمجموعات المالية فيما يتعلق بأي من فروعهم والشركات التابعة لهم الموجودة في إيران.

ونظرًا لإخفاق إيران في التصديق على اتفاقيتي باليرمو وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي، لذا ترفع مجموعة العمل المالي التعليق الكامل للتدابير المضادة وتدعو أعضائها وجميع الدول على تطبيق تدابير مضادة فعالة بما يتماشى مع التوصية ١٩.

وستظل إيران مدرجة في بيان مجموعة العمل المالي بشأن الدول عالية المخاطر التي تخضع لاتخاذ إجراءات حيالها حتى يتم الانتهاء من خطة العمل كاملة. إذا صدقت إيران على اتفاقيتي باليرمو وتمويل الإرهاب، بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي، فإن مجموعة ال (FATF) سوف تقرر الخطوات التالية بما في ذلك ما إذا كانت ستعلق التدابير المضادة. وإلى أن تقوم بتنفيذ إيران الإجراءات المطلوبة لمعالجة أوجه القصور المحددة فيما يتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب في خطة العمل، ستظل مجموعة ال FATF لديها مخاوف بشأن مخاطر تمويل الإرهاب النابعة من إيران والتهديد الذي يمثله ذلك على النظام المالي الدولي.

## ٣- ميانمار

في فبراير ٢٠٢٠، التزمت ميانمار بمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية لديها. وانتهت خطة العمل الخاص بها في سبتمبر ٢٠٢١.

وفي يونيو ٢٠٢٢، حثت مجموعة العمل المالي (FATF) دولة ميانمار بشدة على استكمال خطة عملها بسرعة بحلول أكتوبر ٢٠٢٢ أو ستدعو وتحث مجموعة العمل المالي جميع أعضائها على تطبيق العناية الواجبة المعززة فيما يخص العلاقات التجارية والمعاملات مع ميانمار. وذلك نظرًا لاستمرار عدم إحراز تقدم من قبل الدولة، كما لم يتم معالجة غالبية بنود خطة العمل وذلك بعد مرور عام على الموعد النهائي لخطة العمل، وعليه فقد قررت مجموعة العمل المالي ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات بما يتماشى مع إجراءاتها ودعت أعضائها والدول الأخرى إلى تطبيق إجراءات معززة وتدابير العناية الواجبة بما يتناسب مع المخاطر الناشئة عن ميانمار. وعند تطبيق تدابير العناية

الواجبة المعززة، يجب على البلدان ضمان عدم تعطيل تدفقات الأموال للمساعدة الإنسانية وأنشطة المنظمات غير الهادفة للربح المشروعة والتحويلات المالية.

يجب أن تستمر ميانمار في العمل على تنفيذ خطة عملها لمعالجة أوجه القصور هذه ، بما في ذلك عن طريق: (١) إظهار فهم أفضل لمخاطر غسل الأموال في مجالات العمل الرئيسية (٢) إثبات أن عمليات التفتيش الميدانية /المكتبية تتم باستخدام النهج القائم علي المخاطر (٣) إظهار الاستخدام المعزز للاستخبارات المالية في تحقيقات جهات انفاذ القانون، وزيادة التحليل التشغيلي والنشر من قبل وحدة الاستخبارات المالية (٤) ضمان أن عمليات التحقيق / المقاضاة في غسل الأموال تتماشى مع هيكل المخاطر (٥) إثبات التحقيق في قضايا غسل الأموال عبر الوطنية باستخدام آليات التعاون الدولي (٦) الزيادة في عمليات التجميد / الحجز والمصادرة لعائدات الجريمة و/أو الأدوات و/أو الممتلكات ذات القيمة المعادلة (٧) إدارة الأصول المحجوزة للحفاظ على قيمة المضبوطات وذلك حتى يتم مصادرتها. و (٨) تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة.

تحت مجموعة العمل المالي (FATF) دولة ميانمار على العمل من أجل معالجة أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل كامل، وستظل ميانمار على قائمة البلدان الخاضعة لدعوة المجموعة حتى يتم الانتهاء من خطة عملها الكاملة.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الدخول على الرابط التالي:

<https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/Call-for-action-February-2023.html>

## الإعلان الصادر عن مجموعة العمل المالي FATF بشأن مجموعة الدول الخاضعة للمراقبة المتزايدة - فبراير ٢٠٢٣

تعمل الدول الخاضعة للمراقبة المتزايدة بنشاط مع مجموعة العمل المالي لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية في أنظمتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. وجدير بالذكر، أنه عند قيام مجموعة العمل المالي FATF بوضع دولة تحت المراقبة المتزايدة، فهذا يعني أن الدولة قد التزمت بإيجاد آلية سريعة لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية المحددة ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها وتخضع لمراقبة متزايدة. يشار إلى هذه القائمة بـ "القائمة الرمادية".

تستمر مجموعة العمل المالي FATF والمجموعات الإقليمية المنبثقة عنها في العمل مع الدول أدناه بغرض تقديم تقارير عن التقدم المحرز في معالجة أوجه القصور الاستراتيجية لديها. وتدعو مجموعة العمل المالي (FATF) هذه الدول إلى استكمال خطط عملها على وجه السرعة وفي حدود الأطر الزمنية المتفق عليها. وترحب مجموعة العمل المالي بالتزامها وستراقب عن كثب التقدم المحرز. وجدير بالذكر، أنه لا تدعو مجموعة العمل المالي إلى تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة بشأن هذه الدول، ولكنها تشجع أعضائها وجميع الدول على أخذ المعلومات الواردة بهذا الإعلان بعين الاعتبار عند قيامهم بتحليل المخاطر.

تضم القائمة الرمادية حالياً كل من: دولة ألبانيا، وباربادوس، وبوركينا فاسو، وجزر الكايمان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإقليم جبل طارق، وجمهورية هايتي، وجامايكا، والأردن، ومالي، وموزمبيق، نيجيريا، وبنما، والفلبين، والسنغال، جنوب أفريقيا وجنوب السودان، وسوريا، تنزانيا، وتركيا، وأوغندا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

أما الدول التي لم تعد خاضعة للمراقبة المعززة من قبل مجموعة العمل المالي (الفايف) هي:

دولة كمبوديا، المملكة المغربية

ولمزيد من المعلومات، يرجى الدخول على الرابط التالي:

<https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/Increased-monitoring-february-2023.html>